HM Government

بريطانيا العالمية في عصر التنافس

المراجعة المتكاملة للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية

1. تمهيد من رئيس الوزراء

عندما بدأنا بإعداد المراجعة المتكاملة في مطلع 2020، لم يكن بإمكاننا أن نتوقع حينذاك أن فيروس كورونا سيتسبب في أزمة عالمية قد تكون هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، مع ما خلفته من نتائج كارثية ستستمر لسنوات قادمة. وقد أظهرت لنا جائحة كوفيد-19 بأن التهديد لأمننا وامتحان قدرتنا الوطنية على الصمود يمكن أن يأخذا أشكالا متعددة.

لكن بفضل قوة تحمل الشعب البريطاني، والجهود الجبارة التي بذلتها الهيئة الوطنية للرعاية الصحية، تنهض المملكة المتحدة من هذه الجائحة بتصميم وتفاؤل جديدين. وقد بدأت فعلا رحلتنا على درب التعافي، ونحن عازمون على **النهوض بشكل أفضل**، لضمان أن نكون **أقوى وأكثر سلامة وازدهارا** مما قبل. غير أنه إذا أردنا أن ننجو من الآثار الضارة لهذا الفيروس، فإن العمل الدؤوب من أجل تطعيم وحماية الناس يجب ألا ينحصر ضمن نطاق الحدود الوطنية للدول. ومن هذا المنطلق، انضمت المملكة المتحدة إلى غيرها من الدول في مبادرة كوفاكس (COVAX) من أجل نشر حملة التطعيمات هذه في أنحاء العالم.

إن المملكة المتحدة، بخروجها من الاتحاد الأوروبي، قد دخلت فصلا جديدا من تاريخها. حيث سنكون منفتحين على العالم، وأحرارا في اختيار الدرب الذي سنسير عليه، ونحن ننعم بشبكة عالمية من الأصدقاء والشركاء، وبالفرصة المتاحة لنا لإقامة علاقات جديدة وأكثر عمقا. واتفاقية التجارة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي تتيح لنا الحرية بأن نتحرك بشكل مختلف وأفضل، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وسنتمكن في السنوات القادمة، بفضل سرعتنا في التحرك، من خدمة مواطنينا، وتعزيز ازدهارنا وأمننا.

ورؤيتي للمملكة المتحدة في سنة 2030 ترسم طموحات عالية لما يمكن لبلادنا أن تحققه. ولقد أثبت **اتحاد إنجلترا واسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية أهميته مرة تلو الأخرى**، بما في ذلك خلال هذه الجائحة. **ويُعدّ هذا الاتحاد أكبر مصدر لقوتنا**، سواء في الداخل أو في الخارج. إن بلادنا تفيض بالقدرات الخلاقة في مجال الفنون والعلوم، والتي تعتبر مصادر غنية **لقوتنا الناعمة الفريدة** التي تنتشر في كافة أرجاء المعمورة.

قلما توجد دول في مكانة أفضل للتعامل مع التحديات التي تواجهنا، لكن يتعين علينا أن نكون على استعداد لتغيير مقاربتنا والتأقلم مع العالم الجديد الذي ينبثق من حولنا. ينبغي على المجتمعات الديموقراطية والمنفتحة كالمملكة المتحدة أن تثبت أنها **مؤهلة للتعايش مع عالم أكثر تنافسية**. وسيتوجب علينا إظهار أن حرية التعبير والتفكير والاختيار – وبالتالي الابتكار – تشكل ميزة أصيلة؛ وأن الديموقراطية الليبرالية والأسواق الحرة تظل النموذج الأمثل لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لكافة البشر.

لقد أثبت التاريخ أن المجتمعات الديمقراطية هي أقوى داعم **لنظام عالمي منفتح وقادر على الصمود**، تستطيع المؤسسات العالمية في ظله أن تُثبت قدرتها على حماية حقوق الإنسان، وإدارة التوترات بين القوى الكبرى، ومعالجة الصراعات وحالات عدم الاستقرار وتغير المناخ، وأن تنشر الازدهار من خلال التجارة والاستثمار. وذلك النظام العالمي المنفتح والقادر على الصمود هو بدوره أفضل ضامن **لأمن مواطنينا في المملكة المتحدة**.

ولكي نكون منفتحين، لا بد أيضا أن يتوفر لنا الأمان. وبالتالي فإن **حماية شعبنا ووطننا وديمقراطيتنا** هي أول واجب على أية حكومة. لذا أطلقتُ أضخم برنامج للاستثمار في الدفاع منذ نهاية الحرب الباردة، وهو ما يُظهر لحلفائنا في أوروبا وخارجها أن بإمكانهم دوما الاعتماد على المملكة المتحدة في الشدائد. وسوف **نتجاوز التزامنا في الإنفاق بموجب بياننا الانتخابي وتجاه حلف الناتو**، علما أن إنفاقنا العسكري يبلغ الآن 2.2% من إجمالي الناتج المحلي. وسوف نمضي قدما في برنامج تحديث يشمل المجالات الجديدة مثل الأمن الإلكتروني والفضاء، وتجهيز قواتنا المسلحة بالتكنولوجيا المتطورة. كما سنستمر في **الدفاع عن سلامة ووحدة أمتنا في وجه التهديدات من الدول الأخرى**، سواء كانت تلك على شكل تمويل غير مشروع، أو تدابير اقتصادية قسرية، أو حملة معلومات مضللة، أو هجمات إلكترونية، أو تدخل في الشأن الانتخابي، أو حتى استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل – كالاعتداء علي حدث في سالزبوري قبل ثلاث سنوات.

وكما أظهرت الاعتداءات التي وقعت للأسف في مانشستر ولندن وريدنغ، فإن **التهديد الإرهابي في المملكة المتحدة يظل دائما تهديدا حقيقا** - سواء كان يستند إلى أيديولوجية إسلاموية، أو مرتبطا بإيرلندا الشمالية، أو مدفوعا بغايات أخرى. وأجهزتنا الأمنية والاستخباراتية وأجهزة تطبيق القانون تعمل على مدار الساعة لوقف الإرهابيين المحتملين عند حدهم، وقد تمكنت من إحباط 28 هجوما مُدبرا منذ 2017. كما سنستمر في الاستثمار في هذه الجهود الحيوية من خلال زيادة التمويل لأجهزة الاستخبارات وشرطة مكافحة الإرهاب في السنة المالية 2021-2022، وكذلك سنواصل سعينا لتعيين 20,000 شرطي إضافي. وسوف نواصل توخّي الحيطة واليقظة بشكل مستمر لحماية المواطنين البريطانيين من الجرائم الخطيرة والمنظمة.

كما سنستعين بقدرات جديدة مثل **مركز عمليات مكافحة الإرهاب، والقوة الوطنية للأمن الإلكتروني**. وبالاستفادة مما تعلمناه خلال الجائحة، سنعزز قدرتنا الوطنية على الصمود بإنشاء **مركز الأوضاع** الجديد في صميم الحكومة، الأمر الذي يحسّن من استخدامنا للبيانات، ومن قدرتنا على توقع الأزمات في المستقبل والاستجابة لها. وسوف نحقق هدفنا بأن تكون **حدودنا الأكثر فعالية في العالم بحلول سنة 2025**، من خلال تبني الابتكار، وتبسيط الإجراءات للتجار والمسافرين، وتحسين الأمن المادي والأمن البيولوجي في المملكة المتحدة.

إن الحفاظ على المكانة الرائدة للمملكة المتحدة في مجال العلوم والتكنولوجيا سوف يكون في غاية الأهمية لازدهارنا وقدرتنا على المنافسة في العصر الرقمي. وغايتنا هي أن نضمن مكانتنا **كقوة عظمى في مجال العلوم والتكنولوجيا** بحلول سنة 2030، من خلال مضاعفة التزامنا بالأبحاث والتطوير، وتعزيز شبكتنا العالمية من شراكات الابتكار، وتحسين مهاراتنا الوطنية – بما في ذلك عن طريق استقطاب أفضل وألمع العقول في العالم إلى المملكة المتحدة عن طريق برنامجنا الجديد "تأشيرة المواهب العالمية". كما سوف نُرسي الدعائم لازدهار طويل الأجل، **بما يُرسّخ مكانة المملكة المتحدة كمركز عالمي للخدمات والبيانات والتعاملات الرقمية**، وذلك بالاعتماد على قدرات بلدنا الهائلة في مجال التكنولوجيا الرقمية، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

في سنة 2021 وما بعدها، ستضع حكومة صاحبة الجلالة مسألة **معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي** في مقدمة أولوياتها الدولية. وقد عقد مجلس الأمن الدولي مؤخرا أول اجتماع رفيع المستوى، برئاستي، لبحث تأثيرات تغير المناخ على السلام والأمن. وكانت المملكة المتحدة أول دولة ذات اقتصاد متقدم تضع لنفسها هدف الوصول بانبعاثات الكربون إلى الصفر بحلول سنة 2050. وسوف نطلق الآن

برنامجا غير مسبوق للاستثمارات الجديدة للمضي قدما بخطتنا المكونة من 10 نقاط لتحقيق ثورة صناعية خضراء عن طريق تمويل جهود الأبحاث والتطوير البريطانية في مجال التكنولوجيا الخضراء، ومساعدة الدول النامية من خلال التزام المملكة المتحدة بالبرنامج الدولي لتمويل مشاريع المناخ.

وقد كان إنشاء **وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية** بمثابة منصة الانطلاق لكل جهودنا الدولية، حيث تندمج الدبلوماسية مع التنمية لتحقيق تأثير أكبر، ولمعالجة الارتباط بين تغير المناخ والفقر المدقع. وسوف تظل المملكة المتحدة رائدة على مستوى العالم في التنمية الدولية، وسوف نعود للالتزام بإنفاق 0.7% من إجمالي دخلنا القومي على التنمية عندما تسمح الأوضاع المالية بذلك. كما سنحافظ على الأدوات الحيوية الأخرى لنفوذنا في الخارج، مثل شبكتنا الدبلوماسية العالمية والمركز الثقافي البريطاني، بما يساهم في الدفع قدما بحملاتنا من أجل توفير التعليم للفتيات، وحماية الحريات الدينية وحرية الإعلام.

الزعامة البريطانية في العالم في 2021

ستكون 2021 سنة الزعامة البريطانية، ترسم معالم التواصل الدولي للمملكة المتحدة في العقد القادم من خلال **رئاستنا لمجموعة الدول السبع** وقمة كورنوول التي ستعقد في يونيو، و**الشراكة الدولية لأجل التعليم** والتي سنستضيفها بالتشارك مع كينيا في يوليو، وانتهاء باستضافة **مؤتمر قمة الأمم المتحدة السادس والعشرين حول تغير المناخ في** غلاسغو في نوفمبر بالتشارك مع إيطاليا.

وفي 2021 سوف تقود حاملة الطائرات **الملكة إليزابيث**، وهي واحدة من أكبر سفينتين حربيتين في البحرية الملكية، مجموعة من القوات البريطانية والحليفة في واحدة من أوسع عمليات الانتشار البريطانية على المستوى العالمي منذ عقدين من الزمن، حيث ستزور البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط، ومنطقة المحيط الهندي–الهادئ. وسوف تُظهر قدرتنا على العمل مع الحلفاء والشركاء – خاصة الولايات المتحدة – وعلى تقديم قوة عسكرية متطورة لدعم حلف الناتو وأمن الملاحة الدولية. كما إن مهمة حاملة الطائرات سوف تساعد الحكومة البريطانية في تعميق الروابط الدبلوماسية والازدهار مع حلفائنا وشركائنا في كافة أنحاء العالم.

إنني شديد التفاؤل بشأن مكانة المملكة المتحدة في العالم، وبقدرتنا على اغتنام الفرص الماثلة أمامنا. إن إبداع مواطنينا وقوة المملكة المتحدة ككل سوف يتضافران مع شراكاتنا الدولية، وقواتنا المسلحة المجهزة بأحدث التكنولوجيا، وخطتنا الخضراء الجديدة، الأمر الذي يمكّننا من أن نتطلع إلى المستقبل بكل ثقة بينما نساهم في صياغة عالم المستقبل.

رؤية رئيس الوزراء للمملكة المتحدة في سنة 2030

اتحاد أقوى وأكثر أمنا وازدهارا وصمودا

ستكون المملكة المتحدة منارة للسيادة الديمقراطية، وإحدى أكثر الدول نفوذا في العالم، وتعالج المشاكل التي تهم مواطنينا من خلال جهودنا في الداخل والخارج.

كما ستكون المملكة المتحدة أكثر أمنا وازدهارا، تعمّ فيها منافع النمو والفرص على كافة مواطنينا، أينما كانوا في أنحاء بلدنا.

وسوف ننهض بشكل أفضل من أزمة كوفيد-19، وسنحقق تعافيا اقتصاديا قويا وقدرة وطنية أكبر على الصمود في وجه التهديدات والمخاطر في العالمين المادي والرقمي.

وسنكون كذلك مهيئين بشكل أفضل لعالم أكثر تنافسية - ندافع فيه عن مؤسساتنا الديمقراطية واقتصادنا من تهديدات دول أخرى، وإرهابيين وجماعات الجريمة المنظّمة، فيما نعتمد على الابتكار في العلوم والتكنولوجيا لتعزيز ازدهارنا الوطني وتفوقنا الاستراتيجي.

أمة تحل المشاكل وتتشاطر الأعباء من منظور عالمي

ستضطلع المملكة المتحدة بالمسؤوليات التي تترتب عليها بحكم مكانتها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي. وسنلعب دورا أكثر حيوية في الحفاظ على نظام دولي يتيح للمجتمعات والاقتصادات المنفتحة مواصلة الازدهار، وتتشاطر فيه منافع الرخاء عن طريق التجارة الحرة والنمو العالمي.

وسنكون في صميم شبكة من الدول والمجموعات المرنة التي تشاطرنا الفكر، والملتزمة بحماية حقوق الإنسان والدفاع عن الأعراف الدولية. وسيتضاعف نفوذنا من خلال تحالفات أقوى وشراكات أوسع – وأكثرها نفعا للمواطنين البريطانيين هي علاقتنا بالولايات المتحدة.

وسوف نظل الحليف الأوروبي الأول داخل نطاق حلف الناتو، بما يعزز الحلف من خلال التصدي المشترك للتهديدات، وبتسخير مواردنا للأمن الجماعي في منطقة أوروبا-الأطلسي. وكبلد أوروبي، سوف نتمتع بعلاقات بناءة ومثمرة مع جيراننا في الاتحاد الأوروبي، علاقات مبنية على أساس الاحترام المتبادل للسيادة، ولحرية المملكة المتحدة بأن تسلك نهجا مختلفا - على الصعيدين الاقتصادي والسياسي - حينما يخدم ذلك مصالحنا.

وبحلول 2030، سيكون لنا دور عميق في منطقة المحيط الهندي–الهادئ باعتبارنا الشريك الأوروبي الذي لديه حضور على أوسع نطاق ومتكامل تماما دعما للأمن والقيم المشتركة وللتجارة التي تخدم كافة الأطراف. وسنكون ناشطين في أفريقيا، وخاصة في شرق أفريقيا، ومع شركائنا المهمين مثل نيجيريا. وستكون لنا علاقات مزدهرة في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج تستند إلى التجارة، والابتكار في التكنولوجيا الخضراء، والتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا، تعزيزا للقدرة على الصمود في تلك المنطقة التي يتزايد اعتمادها على النفس في تلبية احتياجاتها الأمنية.

إرساء دعائم جديدة لازدهارنا

بحلول سنة 2030، ستواصل المملكة المتحدة ريادة اقتصادات العالم المتقدمة في مجال التكنولوجيا الخضراء كجزء من ريادتنا الدولية الأوسع لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وسنسير بخطى ثابتة نحو الوصول بالانبعاثات الكربونية إلى الصفر، بعد أن استطعنا خفض الانبعاثات على المستوى الوطني بما لا يقل عن 68% مقارنة مع مستويات سنة 1990. وسنكون قد حمينا أيضا ما لا يقل عن 30% من أراضينا وبحارنا لدعم تعافي الطبيعة.

سيشار إلينا كقوة عظمى في مجال العلوم والتكنولوجيا، حيث سنكون الدولة الثالثة على الأقل في العالم في معايير الأداء بالنسبة للبحث العلمي والابتكار، ونكون قد حققنا تفوقا في مجالات حيوية كالذكاء الاصطناعي.

كما سنكون في صدارة القواعد التنظيمية العالمية بشأن التكنولوجيا والأمن الإلكتروني والتعاملات الرقمية والبيانات - وذلك لحماية ديمقراطيتنا والديمقراطيات الصديقة، ولترسيخ مكانة المملكة المتحدة كمركز عالمي للخدمات والتعاملات الرقمية والبيانات، الأمر الذي يزيد من فرص التوظيف والفرص التجارية للشعب البريطاني.

كذلك ستكون المملكة المتحدة قوة جاذبة للمبتكرين وذوي المواهب الدوليين، وتستقطب أفضل وألمع الكفاءات من الخارج عن طريق نظام الهجرة الذي يستند إلى النقاط. وستتمتع كل منطقة من مناطق المملكة المتحدة بفوائد الاستثمارات طويلة الأجل في الأبحاث والتطوير، وفي التعليم، وفي مؤسساتنا الثقافية.

التكيف مع عالم أكثر تنافسية: مقاربتنا المتكاملة

ستظل المملكة المتحدة تحظى بسمعتها الدولية لريادتها في مجال الأمن، والدبلوماسية والتنمية، وحل النزاعات، وخفض مستويات الفقر. وسيحظى تعاوننا بالتقدير العالي في كافة أنحاء العالم، وسنكون نموذجا يُحتذى في المقاربة المتكاملة للتصدي للتحديات العالمية، حيث تتضافر مواردنا لتحقيق أفضل النتائج.

وكبلد تجاري، سنكون من أشد المدافعين عالميا عن التجارة الحرة والعادلة. وسنستمر في ضمان أن يبقى انفتاح اقتصادنا – تجاه التدفق الحر للتجارة، ورؤوس الأموال، والبيانات، والابتكار، والأفكار – واحدا من أفضلياتنا من خلال حماية أنفسنا وحلفائنا من الفساد والتلاعب والاستغلال، أو سرقة ممتلكاتنا الفكرية.

وستكون الخدمة الدبلوماسية والقوات المسلحة وأجهزة الأمن والاستخبارات لدينا هي الأكثر فاعلية وابتكارا قياسا على حجمها في العالم، وقادرة على الحفاظ على أمن مواطنينا في الداخل ومساندة حلفائنا وشركائنا في أنحاء العالم. وسوف تتميز بقدرتها على التكيّف والسرعة في العمل والتكامل الرقمي – مع التشديد بشكل أكبر على المشاركة والتدريب ومساعدة الآخرين.

وسوف نظل قوة عالمية مسلحة نوويا، وتتمتع بقدرات عسكرية متكاملة في كافة القطاعات العملياتية الخمسة. وسيكون لدينا برنامج فضاء متطور باستمرار، وسنكون إحدى القوى الديمقراطية الرائدة عالميا في مجال الأمن الإلكتروني. أما دبلوماسيتنا، فستستند على مصداقية قوتنا الرادعة وقدرتنا على إظهار القوة.

نقاط قوة المملكة المتحدة

الدفاع والأمن

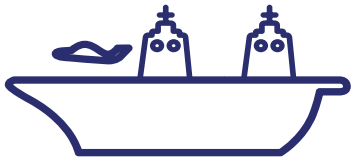

أجهزة أمن واستخبارات رائدة على مستوى العالم تدعمها استثمارات **تزيد عن 3 مليارات** جنيه إسترليني سنويا

ثاني أكبر عضو في الناتو من حيث الإنفاق العسكري، والأولى في أوروبا.

إحباط 28 هجوما إرهابيا في المملكة المتحدة منذ سنة 2017.

مصادرة طنين **اثنين من المخدرات** و**77 سلاحا ناريا** و**54 مليون جنيه إسترليني** من عوائد الإجرام واعتقال **746** شخصا ضمن عملية فينيتيك (Operation Venetic) لمكافحة جرائم المخدرات.

قوة عظمى في مجال العلوم والتكنولوجيا

المرتبة الرابعة على المؤشر العالمي للابتكار.

مقر للعديد من المؤسسات الرائدة في مجال الأبحاث الطبية، مثل جامعة أكسفورد التي طورت لقاح استرازينيكا.

تحتل المملكة المتحدة المرتبة الثانية في العالم من حيث عدد الفائزين بجائزة نوبل التي فاز بها **99** مواطنا بريطانيا.

الثالثة في العالم بعدد شركات التكنولوجيا العملاقة، حيث فيها 77 شركة للتكنولوجيا تفوق قيمتها المليار دولار.

اقتصادنا

11.5% من كافة الشركات المدرجة في البورصات العالمية هي مدرجة أيضا في بورصة لندن.

دور قيادي عالمي في الدبلوماسية والتنمية

رابع أكبر شبكة دبلوماسية في العالم مؤلفة من **281 بعثة في 178 دولة** ومنطقة

واحدة من أكبر ممولي **منظمة الصحة العالمية**، وقد زادت التمويل بنسبة **30%** على مدى أربع سنوات، وأكبر ممول لتحالف **غافي** للقاحات

واحدة من أكبر المانحين للتعليم العالمي على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، وملتزمة بإلحاق **40 مليون فتاة أخرى بالمدارس بحلول 2025**

واحدة من أكبر المانحين والأعضاء المؤسسين لمبادرة **كوفاكس** التي سوف توفر مليار جرعة لقاح مضاد لكوفيد-19 خلال 2021 لتلقيح قرابة 500 مليون شخص في أكثر من 90 من البلدان النامية

للمملكة المتحدة مقعد في كل منظمة كبرى متعددة الأطراف

- حلف الناتو
- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- مجلس حقوق الإنسان 2021 – 2022
- مجموعة الدول السبع (الرئاسة في 2021)
- الكومنويلث
- عضو مؤسس للأمم المتحدة
- أحد الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن الدولي
- مجموعة العشرين
- مجلس أوروبا

قوة عظمى في مجال القوة الناعمة

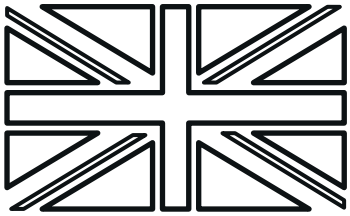

ثالث أكبر قوة ناعمة في العالم

بي بي سي هي المحطة التي تحظى بأكبر قدر من الثقة في العالم، ويصل بثها إلى **468 مليون شخص** كل أسبوع، بـ 42 لغة.

المركز الثقافي البريطاني يمارس نشاطه في **أكثر من 100 بلد**

خامس أكبر اقتصاد في العالم

قطاع الفضاء البريطاني يدرّ دخلا سنويا قدره **14.8 مليار جنيه إسترليني**، وتُنتج اسكتلندا من الأقمار الصناعية ما يفوق إنتاج أية دولة أوروبية أخرى

ثالث أكبر وجهة للاستثمارات الخاصة بمجال التكنولوجيا، متقدمة على سائر أوروبا في هذا المجال

قوة إلكترونية مسؤولة

ثالث أقوى دولة بالقدرات الإلكترونية في العالم، وتتبوأ المركز الأول في مجال الدفاع والاستخبارات والقدرات الهجومية والمعايير

بلفاست **مركز رائد عالميا في مجال الأمن الإلكتروني**، وهي من أكبر المقار الدولية لاستثمارات شركات الأمن الإلكتروني

الشبكة الإلكترونية البريطانية تغطي **122 بلدا** في 6 قارات

راعية كبيرة للنساء في المجال الإلكتروني بأنحاء العالم، بما في ذلك تقديم 24 زمالة في المجال الإلكتروني في منطقة الخليج، إلى جانب 14 زمالة أخرى في أنحاء الكومنولث

رائدة في العالم بمجال العمل المناخي

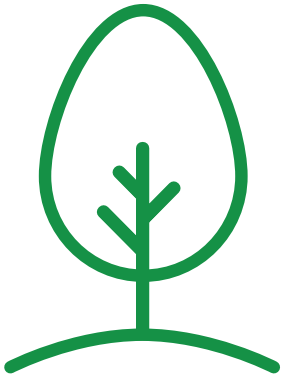

في الفترة من 2021 إلى 2026، سترصد المملكة المتحدة **11.6 مليار جنيه إسترليني** للتمويل العالمي لمشاريع المناخ، بما في ذلك 3 مليارات جنيه لتمويل مشاريع الطبيعة

خفضت المملكة المتحدة انبعاثاتها **بما يزيد عن 40%** في الفترة من 1990 إلى 2018

تُعتبر ويلز مقرا لمرافق رائدة عالميا للأبحاث والتطوير في مجال الهيدروجين، مثل مركز أبحاث توربينات الغاز بجامعة كارديف

أنشأت أول شبكة دبلوماسية خضراء في العالم، وهي شبكة التغير المناخي والطاقة. كما قدمت تمويلا لمشاريع المناخ بمقدار 4.1 مليار جنيه إسترليني من التمويل العام و2.2 مليار جنيه من التمويل الخاص لتمويل العمل المناخي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

2 لمحة عامة

1. المراجعة المتكاملة للأمن، والدفاع، والتنمية، والسياسة الخارجية (المراجعة المتكاملة) تأتي في مرحلة هامة بالنسبة للمملكة المتحدة. فقد شهد العالم تغييرا كبيرا منذ المراجعة الاستراتيجية للدفاع والأمن سنة 2015، وكذلك تغيرت مكانة المملكة المتحدة في العالم. وخروجنا من الاتحاد الأوروبي يوفر لنا فرصة نادرة لإعادة النظر بالعديد من أوجه سياستنا الداخلية والخارجية، والبناء على صداقاتنا القائمة حاليا، والتطلع إلى تأسيس صداقات جديدة. علينا أن نستغل الحرية التي تأتي مع زيادة استقلاليتنا، مثل القدرة على إبرام اتفاقيات جديدة للتجارة الحرة. وعلينا أيضا أن نتأقلم بشكل أفضل مع التغيرات الكبرى في العالم من حولنا، بما في ذلك الأهمية المتنامية لمنطقة المحيط الهندي-الهادئ. وقدرتنا على التعاون بفاعلية أكبر مع الآخرين، خاصة مع الدول والشركاء الذين يشاطروننا نفس المبادئ، ستكتسب المزيد من الأهمية لتحقيق ازدهارنا وأمننا في العقد القادم.

2. في صلب المراجعة المتكاملة، هناك **التزام متنامٍ بالأمن والقدرة على الصمود لكي يكون الشعب البريطاني في مأمن من التهديدات**. ويبدأ ذلك في الداخل، بالدفاع عن شعبنا وأرضنا، والبنية التحتية الوطنية الحيوية، والمؤسسات الديموقراطية، وأسلوب حياتنا – ومن خلال الإقلال من نقاط ضعفنا إزاء التهديدات من الدول الأخرى، والإرهاب، والجرائم الخطيرة والمنظمة.

3. بتقوية أمننا الداخلي سوف نرتكز على الأسس الصلبة في مكافحة الإرهاب، وعلى الاستخبارات، والأمن الإلكتروني، ومكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والمشعة والنووية. وسنسعى لتحقيق نفس الدرجة من التفوق في مجالات أخرى عن طريق تعزيز القدرات والصلاحيات القانونية الملائمة التي تؤهلنا للتصدي للتهديدات المتغيرة سريعا. وسنعمل كذلك على ضمان أن ترقى العلوم والتكنولوجيا إلى أعلى درجات الأهمية لكونها من مكونات أمننا القومي، مع التأكيد بشكل خاص على رفع كفاءة قوتنا الإلكترونية.

4. تماشيا مع تاريخنا، ستستمر المملكة المتحدة في لعب دور عالمي ريادي في **الأمن الجماعي، والحوكمة متعددة الأطراف، ومعالجة تغير المناخ والأخطار الصحية، وتسوية النزاعات، وخفض معدلات الفقر**. ونحن نتقبل المخاطر التي تصاحب التزامنا بالأمن والاستقرار العالميين، سواء بحضورنا ضمن قوات الناتو في إستونيا وبولندا، أو من خلال الدعم الذي نقدمه على الأرض لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمساعدات الإنسانية. إن التزامنا بالأمن **الأوروبي راسخ تماما،** وذلك من خلال حلف الناتو، وقوة الانتشار السريع المشتركة، والعلاقات الثنائية المتينة. والمملكة المتحدة واحدة من أكثر الحلفاء موثوقية ومصداقية في العالم، ممن لديهم الاستعداد لمجابهة التحديات الخطيرة، والقدرة على أن يكون لهم أثر ملموس في معالجة المسائل الدولية التي لها تداعيات.

5. تُعتبر المراجعة المتكاملة أيضا **مؤشرا على تغيير في المقاربة**. فقد كانت سياسة المملكة المتحدة خلال العقد المنصرم تركز على الحفاظ على "النظام الدولي القائم على القواعد" الذي ساد بعد الحرب الباردة، والذي كانت له فائدة كبيرة للمملكة المتحدة وللدول الأخرى. أما اليوم، فإن النظام العالمي أصبح أكثر تشرذما، ويتسم باشتداد التنافس بين الدول حول المصالح والمعايير والقيم. لذا فإن الدفاع عن الوضع القائم لم يعد كافيا للعقد القادم.

6. وبالتالي، فإن المراجعة المتكاملة تدرك الحاجة لمزيد من التركيز الأدق والفعال من أجل: **التكيف مع بيئة عالمية أكثر تنافسية وتقلّبا؛** والحاجة لفعل المزيد **لدعم أجزاء النظام الدولي** المعرضة للتهديدات؛ وأيضا **لرسم صورة النظام الدولي المستقبلي** من خلال العمل مع الآخرين. وبشكل خاص، سوف نضاعف جهودنا لحماية المجتمعات المنفتحة والقيم الديمقراطية حيثما تتعرض للتقويض، ولتحقيق الحوكمة الرشيدة، وتأسيس قواعد مشتركة في مجالات مثل الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي.

7. **سياستنا الخارجية تستند على أساسات داخلية متينة**، خاصة أمننا وقدرتنا على الصمود وقوة اقتصادنا. كما إنها تعتمد بشكل رئيسي على روابط الثقة مع الشعب البريطاني. وتظهر استطلاعات الرأي في المملكة المتحدة أن الشعب لديه ثقة عميقة بالمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والناتو، وكذلك بالدعائم الرئيسية للدفاعات البريطانية مثل القوات المسلحة وقوة الردع النووي. وذلك تدعمه أيضا ثقة كبيرة بقدرات العلوم والتكنولوجيا على مجابهة التحديات الداخلية والدولية، كما شهدنا خلال أزمة جائحة كوفيد-19.

8. ومع ذلك، فإن قوة وشرعية النظام الدولي وقدرته على الصمود تكون بقدر ما تتمتع به الدول التي يتكون منها من تلك الصفات. **وينبغي على الديمقراطيات الليبرالية أن تبذل المزيد من الجهد لتثبت فوائد الانفتاح** - مثل التجارة الحرة والعادلة، وتدفق رؤوس الأموال والمعرفة - للمجتمعات التي تشكك بفوائد الانفتاح، أو التي لم تتم حمايتها بشكل مناسب في الماضي من الجوانب السلبية للعولمة. **ذلك يعني ضرورة التعامل مع المسائل ذات الأولوية - كالصحة، والأمن، والرفاه الاقتصادي، والبيئة - وهي الأمور الأكثر أهمية لمواطنينا في حياتهم اليومية**. وفي السنوات القادمة، ينبغي بذل جهود أفضل في أمننا القومي وسياستنا الدولية لوضع مصالح وقيم الشعب البريطاني في صلب كل ما نفعله.

المراجعة المتكاملة

9. تحدد هذه الوثيقة النتائج الرئيسية للمراجعة المتكاملة، وهي تشمل:

- **رؤية رئيس الوزراء للمملكة المتحدة في 2030**، والتي تنبثق عنها المخرجات الأخرى للمراجعة المتكاملة.
- تقييم الحكومة الحالي للتوجهات الكبرى التي سترسم معالم **الأمن القومي والبيئة الدولية** حتى سنة 2030.
- **إطارا استراتيجيا** تُبنى عليه الأهداف العامة للحكومة في مجال الأمن القومي والسياسة الدولية، مع تحديد أولويات العمل، حتى سنة 2025.
- عرضا موجزا للمقاربة التي سنتبناها من أجل **تنفيذ** الإطار الاستراتيجي.
- قائمة بالقرارات المتخذة في مراجعة الإنفاق لسنة 2020 التي تدعم المراجعة المتكاملة، وشرحا لكيفية استخدامنا للمعلومات، وبرنامج التواصل المحلي والدولي الذي أسهم في دعم عملنا.

10. الغرض من هذه الوثيقة هو أن تكون **دليل عمل** للمسؤولين عن مختلف أوجه الأمن القومي والسياسة الخارجية في كافة وزارات الحكومة، بما في ذلك الوزارات التي لم تكن تُعتبر في السابق جزءا من المعنيين بالأمن القومي. كما ستُسهم الوثيقة بصياغة قرارات الإنفاق التي سوف تُتخذ في مراجعات الإنفاق مستقبلا.

11. النتائج التي توصلت إليها المراجعة المتكاملة متوفرة ليطلع عليها عامة الناس لكي يتمكن الشعب البريطاني من فهم كيفية سعي الحكومة لحماية ودعم مصالحه وقيمه. وبالنظر للتأكيد القوي الذي تضعه المراجعة على ضرورة التعاون مع الآخرين، فنحن ندرك أيضا أن ذلك سيكون من مصلحة حلفائنا وشركائنا، خاصة بالنسبة لتحديد أهداف المملكة المتحدة على المدى الطويل بعد خروجنا من الاتحاد الأوروبي.

مصالحنا وقيمنا: الرابط الذي يجمع البلدان المكونة للمملكة المتحدة

12. إن الأولوية القصوى للحكومة هي حماية ودعم **مصالح الشعب البريطاني** من خلال جهودنا في الداخل والخارج. وأهم تلك المصالح هي:

1) **السيادة:** قدرة الشعب البريطاني على انتخاب ممثليه السياسيين بأسلوب ديمقراطي يتوافق مع تقاليده الدستورية، وأن يفعل ذلك دون أي إكراه أو تلاعب. ويشمل ذلك أيضا قدرة المواطنين على حماية سيادتهم الشخصية ضمن إطار القانون بما يضمن لهم صيانة حرياتهم وحقوقهم، بما في ذلك باستخدامهم للإنترنت.

2) **الأمن:** حماية شعبنا وأرضنا، وبنيتنا التحتية الحيوية، ومؤسساتنا الديمقراطية، وأسلوب حياتنا. إن ضمان الأمن في عصرنا الراهن يتطلب سلسلة متزايدة من الأفعال: من التصدي للتهديدات الصادرة عن فاعلين من الدول - أو من غير الدول كالإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة، وحتى بناء قدرة المجتمع على الصمود حتى نتمكن بشكل أفضل من تحمل المخاطر والصدمات غير المتوقعة، بما في ذلك حالات الطوارئ العالمية الصحية والبيئية.

3) **الازدهار:** قدرة المواطنين البريطانيين على التمتع بمستوى عالٍ من الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يتمكنون من إعالة أسرهم واقتناص الفرص لتحسين مستوى معيشتهم. تعتقد هذه الحكومة أن الازدهار الحقيقي يعتمد على زيادة الفرص وبذل المزيد من الجهود لتقاسم منافع النمو الاقتصادي في كافة أرجاء المملكة المتحدة. كما تعتقد أيضا أن ازدهارنا وأمننا يعززان بعضهما بعضا.

13. هذه المصالح المشتركة هي **الرابط الذي يجمع مواطني المملكة المتحدة معا**، بالإضافة إلى مقاطعاتنا الخارجية والبلدان التابعة للتاج، الأمر الذي يمنحنا الأفضلية في بيئة عالمية شديدة التنافس، وصوتا مميزا ومؤثرا في العالم. ونحن بكوننا المملكة المتحدة نتباهى بقواتنا المسلحة المنتشرة في أنحاء العالم، ولدينا واحدة من أوسع الشبكات الدبلوماسية في العالم، والتي تخدم المصالح البريطانية وتقدم خدمات قنصلية على مدار الساعة للمواطنين البريطانيين في الخارج. وبدمج موارد البلدان المكونة للمملكة المتحدة (إنجلترا وويلز واسكتلندا وإيرلندا الشمالية) وتجميع خبرات مواطنينا في المجالات المختلفة، كالعلوم والصحة، يمكننا أن نستجيب للتحديات الدولية ونُظهر نفوذنا في الخارج. ونحن، كالمملكة المتحدة، سنستضيف سنة 2021 قمة مجموعة الدول السبع في كورنوول، وقمة مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين حول تغير المناخ (قمة العمل المناخي 26) في غلاسغو.

14. ما يجمع البلدان المكونة للمملكة المتحدة أيضا **هي القيم المشتركة** التي تُعتبر أساسية لوحدتنا الوطنية وديمقراطيتنا وأسلوب حياتنا. هذه القيم تشمل التزاما بحقوق الإنسان للجميع، وسيادة القانون، وحرية التعبير، والنزاهة والمساواة. ونفس تلك القيم الجوهرية ستستمر في توجيه كافة أوجه أمننا القومي وسياستنا الخارجية في العقد القادم، خاصة بمواجهة النزعات الاستبدادية المتنامية، واستمرار وجود الأيديولوجيات المتطرفة. كما تتجلى تلك القيم من خلال دعمنا للعمل المناخي، والدور القيادي للمملكة المتحدة في خفض مستويات الفقر بأنحاء العالم.

15. في أغلب الحالات، **مصالح المملكة المتحدة وقيمها متسقة بشكل وثيق**. إن العالم الذي تزدهر فيه المجتمعات الديمقراطية وتكون فيه حقوق الإنسان الأساسية مصانة هو الذي سيؤدي لتحقيق سيادتنا وأمننا وازدهارنا كأمة. وبسعينا لتحقيق أهدافنا لسنة 2030، سنعمل على تحقيق تقدم مضطرد نحو حماية ونشر تلك القيم والديمقراطية في أنحاء العالم.

16. وبنفس الوقت، فإن مقاربتنا ستكون واقعية ومتكيفة مع الظروف. إن قدرتنا على مواجهة التحديات العالمية، سواء كانت أمنية أو متعلقة بتغير المناخ، ستعتمد على تمكننا من العمل مع قطاع واسع من الشركاء في أنحاء العالم، بمن فيهم أولئك الذين لا يشاركوننا بالضرورة نفس القيم.

مقاربة الحكومة حتى اليوم: بريطانيا العالمية عمليّاً

17. المملكة المتحدة دولة أوروبية لديها مصالح عالمية، باعتبارها اقتصادا منفتحا وبلدا تجاريا، ولكون عدد كبير من مواطنيها يعيش في الخارج. وازدهارنا في المستقبل يعززه تعميق ارتباطاتنا الاقتصادية مع المناطق النشطة في العالم، مثل منطقة المحيط الهندي-الهادئ، وأفريقيا، والخليج، إلى جانب التجارة مع أوروبا. وكون بريطانيا عالمية يرتهن بضمان سلامة مواطنينا في بلدنا، وأمن منطقة أوروبا-الأطلسي، والتي ستظل محور معظم التركيز الأمني للمملكة المتحدة. وعندما نتطلع إلى خارج هذه المنطقة، فإن نجاح بريطانيا العالمية يتطلب منا أن نفهم بالضبط طبيعة ومدى نقاط القوة البريطانية، والعرض المتكامل الذي يُمكن أن نقدمه لأجزاء أخرى من العالم. هذه المقاربة تضع الدبلوماسية في المقدمة. فحين نعمل على نطاق أوسع مع منطقة المحيط الهندي-الهادئ، على سبيل المثال، سوف نتكيف مع توازن القوى الإقليمي، ونحترم مصالح الآخرين – وسنسعى للعمل مع المؤسسات القائمة حاليا مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ.

18. ما تعنيه **بريطانيا العالمية** عمليا يُمكن تعريفه على أفضل وجه بالأفعال وليس بالأقوال. فالنقاط الجوهرية لمقاربة حكومتنا تجاه مسائل الأمن القومي والسياسة الدولية تنعكس في الخطوات التي أقدمنا عليها منذ الانتخابات العامة في 2019. وهي تُظهر مقاربة عملية لتحقيق مصالح الشعب البريطاني: **أي الحفاظ على انفتاح المملكة المتحدة كمجتمع واقتصاد** يرتكز على التحول نحو **موقف أكثر صلابة بشأن الأمن والردع**. وهذا يسير جنبا إلى جنب مع **التزامنا المتجدد بالحفاظ على المملكة المتحدة كقوة من أجل الخير في العالم** – تدافع عن الانفتاح، والديمقراطية، وحقوق الإنسان – **وتصميمنا المتزايد على البحث عن حلول متعددة الأطراف** لتحديات مثل تغير المناخ، والأزمات الصحية العالمية، مثلما أظهرنا في استجابتنا لجائحة كوفيد-19.

19. على سبيل المثال، في معرض **البحث عن حلول متعددة الأطراف**، استغلينا قدرة المملكة المتحدة على حشد الجهود في العديد من المسائل في مجالات الأمن والتجارة والتنمية، بما في ذلك خلال اجتماع قادة الناتو في ديسمبر 2019، وقمة الاستثمار في أفريقيا في يناير 2020. وتحت مظلة أجندتنا البيئية الطموحة، وضعنا هدف الوصول بانبعاثات الكربون إلى الصفر بحلول سنة 2050، ورفعنا التزامنا تجاه تمويل مشاريع المناخ في العالم إلى 11.6 مليار جنيه استرليني. كما لعبت المملكة المتحدة دورا محوريا في التفاوض بشأن "تعهد الزعماء لأجل الطبيعة" الذي تم تبنيه في سبتمبر 2020، والذي يُلزم زعماء العالم بالعمل عاجلا لوقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول 2030. وهذه الجهود استندت إليها سنة زعامتنا في 2021.

20. كنا أيضا في **صدارة الجهود الدولية في الاستجابة لجائحة كوفيد-19**، وأنجزنا من خلالها ما يلي:

- استضفنا القمة العالمية للقاحات في يونيو 2020، وعززنا مكانتنا كأكبر مانح لتحالف غافي للقاحات (Gavi).

- رصدنا ما يصل إلى 548 مليون جنيه إسترليني لمبادرة كوفاكس (COVAX) لتوفير لقاح كوفيد-19 في العالم للمساعدة في توفير مليار جرعة من اللقاح للدول النامية خلال 2021. وسوف نرسل أيضا معظم ما يفيض لدينا مستقبلا من اللقاحات إلى مبادرة كوفاكس.
- أطلقنا خطة من 5 نقاط في الجمعية العامة للأمم المتحدة لحماية العالم من الأوبئة في المستقبل.
- أسسنا شبكة غير رسمية من الحكومات والقطاعات المعنية والجامعات لتقديم المشورة لمجموعة الدول السبع بشأن الإسراع في تطوير وتوزيع لقاحات لأوبئة جديدة في المستقبل.
- عرضنا تقديم خبراتنا في تحديد التسلسل الجيني لمساندة الدول الأخرى في تعقّب التحولات الجينية الجديدة للفيروس، بالاستناد إلى عمل الباحثين البريطانيين في تحديد التسلسل الجيني لنسبة 50% من قاعدة البيانات العالمية لجينوم فيروس كورونا. كذلك فإن نتائج تجارب التعافي التي أجرتها المملكة المتحدة – وهي أكبر تجارب سريرية في العالم لمعالجة كوفيد-19 – قد منعت وقوع أكثر من مليون وفاة في مختلف أنحاء العالم.

21. **عن طريق تقوية دفاعنا وأمننا**، ولكي نلعب دورنا في تحمل العبء مع حلفائنا:

- أدخلنا أكبر زيادة على إنفاقنا العسكري منذ نهاية الحرب الباردة، بما يتجاوز النسبة التي حددها الناتو وهي 2% من إجمالي الناتج المحلي، وبما يقوي أهم حلفائنا.
- نشرنا 300 جندي بريطاني في مالي في ديسمبر 2020 لدعم مهمة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث وفرنا قدرات استطلاع عالية التخصص.
- رفعنا من تمويلنا لعمليات مكافحة الإرهاب، وأدخلنا تشريعا جديدا لتحسين أدواتنا لمحاربة الإرهاب والتهديدات التي تصدر عن الدول، بما في ذلك قانون مصادر الاستخبارات السرية البشرية، ومشروع قانون حول الأحكام بشأن الجرائم المرتبطة بمكافحة الإرهاب، ومشروع قانون الأمن القومي والاستثمار.
- حققنا اختراقا مهما في مكافحة الجرائم الخطيرة والمنظمة في يونيو 2020، عندما اخترقنا المراسلات المشفرة للمجرمين في ظل عملية فينتك Ventic – والتي تُعتبر أكبر عمليات تطبيق القانون في المملكة المتحدة.
- أبطلنا هجمات إلكترونية تستهدف بنيتنا التحتية الوطنية، وقد حمّلنا مسؤولية تلك الهجمات علنا لدول بعينها عندما توفرت لنا أدلة دامغة تتيح لنا ذلك.
- نشرنا إطارا أخلاقيا رائدا في فبراير 2021 لوضع إرشادات حول الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي من قبل القيادة المركزية الحكومية للاتصالات في كافة مهامها – من تعقب الجرائم الخطيرة والمنظمة وحتى إحباط حملات التضليل الإعلامي التي تقف وراءها دول.
- لعبنا دورا قياديا عالميا في تخفيف التهديدات في الفضاء الخارجي، وذلك بالعمل مع الدول التي تشاطرنا الرأي من أجل الخروج بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يعطي شكلا جديدا للنقاش الدولي حول التهديدات لأنظمة الفضاء التي نعتمد عليها.

22. كجزء من جهودنا **للدفاع عن حقوق الإنسان ودعم الأفراد المستضعفين**:

- أدخلنا نظاما جديدا لعقوبات "ماغنيتسكي" لاستهداف من ينتهكون حقوق الإنسان في أنحاء العالم. وكنا أول دولة أوروبية تُعلن فرض عقوبات ضد النظام في روسيا البيضاء في سبتمبر 2020.

- منحنا من يحملون الجنسية البريطانية (في الخارج) وأفراد عائلاتهم المؤهلين حق العيش والعمل في المملكة المتحدة، الأمر الذي يمهد السبيل نحو المواطنة البريطانية، وذلك عندما خرقت الصين اتفاقية مُلزمة قانونا وفرضت قانون أمن قومي قمعي على هونغ كونغ.
- أعلنّا عن حزمة من الإجراءات لضمان ألا تكون أي من المؤسسات البريطانية متواطئة في، أو مستفيدة من، الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في شينجيانغ في الصين كجزء من جهودنا للتصدي للرق الحديث.
- أطلقنا استراتيجيتنا لمكافحة الانتهاكات الجنسية للأطفال من أجل الدفع تجاه العمل في المملكة المتحدة وعلى المستوى الدولي لوقف ومنع الإساءة للأطفال، سواء إساء مادية أو عبر الإنترنت.
- دعمنا توفير التعليم للأطفال المعرضين للاستغلال عن طريق دفع رواتب ما يفوق 5,500 معلم ومعلمة في مخيمات اللاجئين في 10 دول من خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما عدّلنا برامجنا الثنائية المخصصة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 من أجل دعم الفتيات اللواتي يصعب الوصول إليهن ويُخشى تسربهنّ من التعليم نهائيا.
- أطلقنا في سبتمبر 2020 نداء العمل لمنع حدوث مجاعات، وعينّا أول مبعوث بريطاني خاص للشؤون الإنسانية ومنع المجاعات. وتعهدنا منذ ذلك الحين بتقديم 180 مليون جنيه إسترليني لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وخطر حدوث مجاعات، حيث وفرنا المساعدة لأكثر من سبعة ملايين شخص من المتضررين في بعض من أكثر مناطق العالم خطورة.

23. كما اتخذنا عددا من التدابير لتعزيز ازدهارنا على المدى الطويل، ومنها على سبيل المثال:

- خلال أقل من سنتين أبرمنا اتفاقيات تجارية مع 66 دولة من خارج الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى اتفاقيتنا للتجارة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي. كما تقدمنا بطلب الانضمام إلى الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ.
- نشرنا استراتيجية المملكة المتحدة للحدود لسنة 2025 بهدف ضبط حدودنا بكفاءة عالية وبطريقة ذكية وقادرة على الاستجابة للظروف.
- أدخلنا نظام هجرة جديد يقوم على أساس النقاط، وهو يشمل تأشيرة المواهب العالمية (Global Talent Visa)، لجذب أفضل وألمع العقول من مختلف أنحاء العالم. من شأن ذلك أن يتيح لنا الاستفادة من المواهب التي نحتاجها في القطاعات الرئيسية في اقتصادنا، ومعاملة مواطني الاتحاد الأوروبي ومواطني الدول الأخرى بالمثل.
- نشرنا خارطة طريق وطنية لأعمال البحث والتطوير. وبالاستفادة من الدروس المستقاة من النجاحات التي حققتها قوة العمل الخاصة باللقاحات، أعلنا إنشاء وكالة مستقلة للأبحاث المتقدمة والاختراعات، والتي ستكون بقيادة علماء يتمتعون بالحرية لتحديد وتمويل علوم وتكنولوجيا تحولية بالسرعة اللازمة.

24. في 2021 سوف نبني على هذا الجهود من خلال استضافتنا لقمة مجموعة الدول السبع، وقمة العمل المناخي 26 بالتشارك مع إيطاليا، ومؤتمر الشراكة العالمية لأجل التعليم بالتشارك مع كينيا. أما أولويتنا الأكثر إلحاحا فستكون **النهوض بشكل أفضل من أزمة كوفيد-19**، وبشكل يُظهر فوائد التعاون الدولي. وفضلا عن ذلك، سنتبنى برنامج عمل موسّعا متعدد الأطراف بشأن تغير المناخ، والصحة

العالمية، والتجارة الحرة والعادلة، والصمود الاقتصادي. وسنواصل العمل مع الآخرين لإصلاح وتقوية المؤسسات التي تدعم تلك الأهداف، ومنها منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

مقاربة الحكومة طويلة الأجل لسنة 2030

25. لتحقيق رؤية رئيس الوزراء لسنة 2030، سنحتاج إلى مقاربة استراتيجية طويلة الأجل تجمع كافة الأدوات المتاحة للحكومة، وتواصل التكيف مع البيئة الدولية المتغيرة. والواقع أن هذا السياق تفرضه: **التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية**، مثل فرض الصين لحضورها الدولي بشكل متزايد، **وازدياد أهمية منطقة المحيط الهندي-الهادئ؛ والمنافسة المنهجية** سواء ما بين الدول، أو بين القيم الديمقراطية والمستبدة، وأنظمة الحكم المختلفة؛ والتغيرات التكنولوجية المتسارعة؛ والتحديات العالمية مثل تغير المناخ، ومخاطر الأمن البيولوجي، والإرهاب والجرائم الخطيرة والمنظمة.

26. على خلفية حالة عدم اليقين هذه، فإن **الغاية الجامعة** للسياسة الدولية والأمن القومي للمملكة المتحدة هي ضمان أن **السمات التي تميزنا كأمة** – مثل مجتمعنا المنفتح واقتصادنا المرتكز على القيم الديمقراطية – ستظل **مصدر قوتنا وتفوقنا التنافسي**، تعزز ازدهارنا وتحسن أحوال المواطنين في كافة أنحاء المملكة المتحدة.

27. إن الأجواء التنافسية التي تسود العقد الحالي تتطلب منا أن نكون أكثر نشاطا في تهيئة عالم يتيح للاقتصادات والمجتمعات المنفتحة أن تزدهر، وبالتالي **ترسم صورة النظام الدولي المستقبلي** – بمناصرة التجارة الحرة والتعاون الدولي، ومواجهة الصراعات وحالات عدم الاستقرار، ومؤازرة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وسيتوجب علينا أيضا أن **نعزز أمننا وصمودنا** في مواجهة أولئك الذين يسعون إلى الضغط علينا، ولكي نجعل سعي الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة إلى تحقيق أهدافهم أكثر صعوبة.

28. إن القدرة على **التحرك السريع وبمرونة أكبر**، وتقوية صوتنا المستقل من خلال العمل مع الآخرين، ستكون السمة المميزة للسياسة الخارجية البريطانية في أعقاب خروجنا من الاتحاد الأوروبي. وستعتمد فعاليتنا أيضا على مدى استطاعتنا الحفاظ على مستوى ثابت من النفوذ الدولي، وكذلك الحفاظ على قوتنا الناعمة والصلبة اللازمة لدعم ذلك الهدف. وينبغي أن نكون **مستعدين للمنافسة مع الآخرين**، وأن **نجد سبلا جديدة للتعاون من خلال دبلوماسية خلاقة والعمل مع أطراف متعددة**.

29. سنحتاج في السنوات القادمة لإدارة التوترات الحتمية والموازنات: الموازنة بين انفتاحنا من جهة وضرورة حماية شعبنا واقتصادنا وأسلوب حياتنا من جهة أخرى، وذلك عن طريق تدابير ترفع من كفاءة أمننا وقدرتنا على الصمود؛ والموازنة بين التنافس والتعاون مع الدول الأخرى وأحيانا في نفس الوقت؛ والموازنة بين مصالحنا التجارية قصيرة الأجل وقيمنا. ومن شأن وجود **رؤية طويلة الأجل** لدينا أن يساعدنا في المضي قدما على الدرب الذي نسير عليه. كما إن حفاظنا على **حريتنا في**

التصرف سيمكننا من التكيف مع الظروف المحيطة كلما تغيرت.

التعريف بإطارنا الاستراتيجي لسنة 2025

30. كمحصلة للمراجعة المتكاملة، وضعنا إطارا استراتيجيا يستجيب للتوجهات السائدة على المستوى الدولي، وهو مصمم ليكون بمثابة **الأداة المساندة لصياغة السياسات مستقبلا** من أجل تنفيذ مقاربتنا طويلة الأجل. يحدد الإطار الاستراتيجي **الأهداف العامة للحكومة المتعلقة بالأمن القومي والسياسة الدولية** حتى سنة 2025. كما يحدد كيف يمكننا أن **نجمع معا كافة الأدوات المتاحة** للحكومة من أجل تحقيق تلك الأهداف. لكنه لا يقدم استراتيجيات مفصلة عن مناطق أو بلدان بعينها، أو شرحا مستفيضا لكل ما سنفعله في السنوات القادمة. بل إنه يحدد عوضا عن ذلك نقطة انطلاق السياسة الخارجية، ويضع أولويات العمل بشكل يعكس الحاجة إلى المرونة في مقاربتنا، ويحدد المجالات التي تتطلب المزيد من العمل السياسي والاستراتيجيات الفرعية.

31. استُخدم الإطار الاستراتيجي للاسترشاد به في اتخاذ قرارات الإنفاق ضمن مراجعة الإنفاق لسنة 2020، بما في ذلك التسويات بين الوزارات والتمويل للعديد من المبادرات الجديدة. كما سوف تسترشد مراجعات الإنفاق مستقبلا بهذا الإطار، وسوف يتيح كذلك المزيد من الفرص لتحقيق توافق بين الموارد والطموحات.

32. الأهداف الأربعة العامة التي تدعم بعضها البعض، والمحددة ضمن الإطار الاستراتيجي، هي التالية:

1) **الحفاظ على تفوق استراتيجي من خلال العلوم والتكنولوجيا:** سوف ندمج العلوم والتكنولوجيا كجزء لا يتجزأ من أمننا القومي وسياستنا الخارجية، الأمر الذي يعزز مكانة المملكة المتحدة **كقوة عالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا، ومسؤولة في المجال الإلكتروني**. وسيكون ذلك في غاية الأهمية لكسب المزايا الاقتصادية والسياسية والأمنية في العقد القادم، وفي رسم المعايير الدولية في التعاون مع الحلفاء والشركاء. كما يساهم ذلك أيضا بتحقيق الازدهار في بلدنا، وفي المضي قدما نحو تحقيق الأهداف الثلاثة الأخرى.

2) **بلورة النظام الدولي المنفتح مُستقبلا:** سنستعين بقدرتنا على تحفيز العمل الجماعي وسنعمل مع الشركاء لتنشيط النظام الدولي. وبذلك سنضمن أن يكون ذلك نظاما **تزدهر فيه المجتمعات والاقتصادات المنفتحة** فيما نمضي قدما تجاه العصر الرقمي – وبهذا نجعل العالم أكثر ملاءمة للديمقراطيات وللدفاع عن القيم العالمية. وسنسعى لتقوية وتجديد الدعائم القائمة للنظام الدولي – مثل الأمم المتحدة ونظام التجارة العالمية – ولتأسيس معايير في مجالات مستقبلية، كالفضاء الإلكتروني، والتكنولوجيات الناشئة، والبيانات، والفضاء الخارجي.

3) **تقوية الأمن والدفاع محلياً وفي الخارج:** سنعمل مع الحلفاء والشركاء **للتصدي للتحديات التي يواجهها أمننا في العالم المادي وفي الفضاء الإلكتروني**. وسيظل حلف الناتو أساس الأمن الجماعي في منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي، والتي لا تزال روسيا تمثل فيها التهديد الأكثر شدة لأمننا. كما سوف نشدد بصورة أكبر على بناء قدراتنا وقدرات الدول التي تشاطرنا السياسات في أنحاء العالم في الاستجابة للنطاق المتزايد من التهديدات العالمية الصادرة[1] عن دول أخرى، والتطرف والإرهاب، والجرائم الخطيرة والمنظمة، وانتشار الأسلحة.

4) **تعزيز قدرتنا على الصمود في الداخل والخارج:** سوف نولي أهمية أكبر لتعزيز قدرتنا على الصمود، انطلاقا من إدراكنا بأنه ليس بالإمكان توقع أو منع كل خطر يهدد أمننا وازدهارنا –

[1] يُستخدم الآن تعبير "التهديد الصادر عن دول" عوضا عن "نشاط الدول المعادية".

سواء كان خطرا طبيعيا مثل الكوارث الطبيعية بسبب أحوال الطقس الشديدة، أو تهديدات مثل الهجمات الإلكترونية. وسوف **نرفع من كفاءة قدرتنا على التنبؤ بالأخطار، ومنعها، والاستعداد لها، والاستجابة لدى وقوعها، والتعافي منها** – وكذلك للأخطار التي تهدد حلفاءنا وشركاءنا، إدراكا منا للطبيعة المتداخلة بشدة لعالمنا. وسوف **نعطى الأولوية للجهود الرامية للتعامل مع تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي،** والتحديات طويلة المدى التي ستهدد مستقبل البشرية في حال عدم التصدي لها - بالإضافة إلى تعزيز صمود الصحة العالمية.

33. المملكة المتحدة لن تتمكن من تحقيق هذه الغايات بالعمل بمفردها: **فالعمل الجماعي والمشاركة في الابتكار مع حلفائنا وشركائنا سيكون في غاية الأهمية** في العقد القادم – **حيث سنكون قدوة** في المجالات التي نتمتع فيها بنقاط قوة فريدة أو كبيرة (مثل مجالات العلوم الطبية، والتكنولوجيا الخضراء، والجوانب المتعلقة بالبيانات والذكاء الاصطناعي)، إلى جانب **التعرف على المجالات التي نكون فيها بأفضل مكانة لدعم الآخرين** في قيادة الجهود الرامية إلى إحراز تقدم نحو أهدافنا المشتركة.

34. سيتعين على الحكومة أن تضع استراتيجية محكمة التخطيط – والتي تحدد أهدافا طويلة الأجل، وتتنبأ بالتحديات التي يمكن أن تواجهنا، وتخطط لكيفية تحقيق تلك الأهداف – وذلك من خلال مقاربة ملائمة. ومن الضروري لتحقيق ذلك وجود **تكامل أعمق بين مختلف وزارات الحكومة،** بالبناء على عقيدة الاندماج التي طُرحت في مراجعة قدرات الأمن القومي التي نُشرت في سنة 2018. إن من شأن المقاربة الأكثر تكاملا أن تسهّل اتخاذ القرارات بصورة أسرع، ووضع سياسات أكثر فاعلية، والتنفيذ بشكل أكثر انسجاما، وذلك من خلال **الجمع بين الدفاع، والدبلوماسية، والتنمية، والاستخبارات والأمن، والتجارة، وجوانب من السياسة الداخلية** سعيا إلى تحقيق الأهداف الوطنية للحكومة ككل.

35. يقتضي منطق التكامل تسخيراً أفضل للموارد المحدودة في عالم أكثر تنافسية، والذي تكون فيه سرعة التكيف كفيلة بتوفير تفوق حاسم. التكامل هو استجابة لحقيقة أن **الخصوم والمنافسين يعملون أصلا بطريقة أكثر تكاملا** – حيث يدمجون التكنولوجيا العسكرية والمدنية، ويطمسون بشكل متزايد الحدود بين الحرب والسلام، وبين الازدهار والأمن، وبين التجارة والتنمية، وكذلك بين السياسات الداخلية والخارجية. كما يراعي هذا التكامل واقع كون الفارق بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي آخذاً في التلاشي بشكل متزايد.

36. لقد بدأنا بالفعل باتخاذ خطوات كبرى نحو تحقيق تكامل أكبر في جميع وزارات الحكومة، بما فيها:

- **إنشاء وزارة الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية،** والتي تجمع خبراتنا الدبلوماسية والتنموية والسياسية تحت مظلة حكومية واحدة في الخارج.
- **طرح مفهوم العمل المتكامل 2025** والذي سيعمّق من تكامل الدفاعات البريطانية في المجالات العملياتية الخمسة، ومع أدوات أخرى من صلاحيات الدولة، ويحسّن القدرة على العمل المشترك مع الحلفاء.
- استحداث قدرات مترابطة، مثل **مركز الأوضاع، ومركز عمليات مكافحة الإرهاب، والقوة الوطنية للأمن الإلكتروني، والقدرة الوطنية في مجال التوأمة الرقمية.**

37. وختاما، ستعتمد المملكة المتحدة على **المقاربة المتكاملة** في العمل مع الآخرين في أنحاء العالم - أي أننا سنجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ونسخر القطاعين العام والخاص، ونستعين بالخبرات البريطانية من داخل وخارج الحكومة سعيا إلى تحقيق الغايات الوطنية.

نقاط الاستمرارية والتغييرات الرئيسية في مقاربتنا

يتضمن إطار استراتيجيتنا نقاط استمرارية هامة من السياسة السابقة للأمن القومي والسياسة الخارجية للمملكة المتحدة، والتي جرى تعديلها للاستجابة للفرص والتحديات في العقد القادم.

1) ستظل **الولايات المتحدة** أهم شريك ثنائي لنا، وهي في غاية الأهمية لتحالفات ومنظمات كبرى مثل الناتو، وتحالف التعاون الاستخباراتي المعروف باسم "العيون الخمس"، كما إنها أكبر شريك تجاري لنا، ومن أكبر المستثمرين في اقتصادنا. وسوف نوطّد تعاوننا معها في مجالات السياسة التقليدية، مثل الأمن والاستخبارات، وسنسعى لتعزيز تعاوننا في المجالات التي يُمكن أن يكون لنا مجتمعين تأثير كبير فيها، مثل التصدي للتمويل غير المشروع.

2) **الأمن الجماعي من خلال حلف الناتو:** ستظل المملكة المتحدة الحليف الأوروبي الرائد في حلف الناتو، تعمل مع الحلفاء لردع التهديدات النووية والتقليدية والمختلطة التي تستهدف أمننا، وخاصة من قِبل روسيا. وسنستمر في تجاوز حدود الإنفاق العسكري التي وضعها حلف الناتو التي تبلغ 2% من إجمالي الناتج المحلي، وسنعلن عن قدراتنا النووية والإلكترونية الهجومية لقوات الدفاع لدى حلفائنا بموجب التزاماتنا بالمادة 5.

3) **مكافحة الإرهاب والجرائم الخطيرة والمنظمة:** سنحافظ على مواطنينا في مأمن من الإرهاب، وذلك بالعمل محلياً وفي الخارج لكشف التهديدات الإرهابية وإحباطها وردعها، ولمعالجة الدوافع الكامنة من ورائها. وسوف نجمع قدراتنا على مكافحة الإرهاب ضمن مركز عمليات مكافحة الإرهاب. كما سنتصدى للجريمة الخطيرة والمنظمة من خلال تقوية الجهاز الوطني لمكافحة الجريمة، ودعم عمليات الشرطة الإقليمية والمحلية، والحفاظ على شبكاتنا الدولية بحيث نكون قادرين على التعامل مع الروابط بين المجرمين على المستويين المحلي والدولي.

4) **صيانة حقوق الإنسان للجميع:** سنتصرف كقوة من أجل الخير في مناصرة حقوق الإنسان في أنحاء العالم، مقدمين الدعم للمجتمعات المنفتحة، واستخدام نظام عقوباتنا المستقل ("على غرار قانون ماغنتسكي") لمحاسبة المتورطين في انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

5) **أهداف التنمية المستدامة:** سنظل أحد كبار المانحين في العالم للتنمية الدولية، وملتزمين بالمكافحة العالمية للفقر، وأيضا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بحلول 2030. كما سوف نساعد الآخرين لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال التجارة والنمو الاقتصادي، ونزيد قدرتنا على إحداث التغيير طويل الأجل عن طريق الجمع بين خبراتنا الدبلوماسية والتنموية.

6) **تعليم الفتيات:** سنواصل جهودنا لضمان حصول الفتيات على ما لا يقل عن 12 سنة من التعليم الجيد، ولمساعدة 40 مليون فتاة أخرى على الالتحاق بمقاعد الدراسة في الدول النامية بحلول 2025، وذلك بتسخير إنفاقنا على المساعدات، ورئاستنا – بالتشارك مع كينيا – لقمة الشراكة العالمية لأجل التعليم في 2021.

7) **اقتصاد رقمي منفتح ومبدع:** سنحول المملكة المتحدة إلى مركز عالمي للخدمات والتعاملات الرقمية والبيانات، وسنظل أحد الاقتصادات الأكثر انفتاحا في العالم – نؤازر التجارة الحرة والعادلة، ونرحب بالاستثمارات الأجنبية في ظل خطتنا للنمو وللتصدي للتمويل غير المشروع. وسوف نستعين بكافة أدواتنا الاقتصادية وسياستنا التجارية المستقلة لتحقيق نمو اقتصادي موزع بمساواة أكبر على كافة أرجاء المملكة المتحدة، ولتنويع سلاسل التوريد الخاصة بنا فيما يتعلق بالمنتجات الحيوية. وستعمل وحدة أمن الاستثمار الجديدة على حماية الملكية الفكرية والشركات البريطانية من المخاطر التي تستهدف الأمن القومي، وستتدخل في الاستثمارات الأجنبية حينما يقتضي الأمر ذلك وبالقدر المناسب.

تحقيق غاياتنا في ظل الإطار الاستراتيجي يقتضي أيضا إحداث بعض التغييرات والتحولات المهمة في السياسة:

1) **صياغة النظام الدولي المستقبلي:** سننتقل من الدفاع عن الوضع الراهن في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى المبادرة لبلورة نظام ما بعد كوفيد، وتوسيعه ليشمل المجالات المستقبلية للفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، وحماية القيم الديمقراطية. ذلك يتطلب دبلوماسية نشطة، خاصة بالاستعانة بالدبلوماسية التنظيمية من أجل التأثير في وضع القواعد والمعايير والمقاييس التي تنظم التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي. وسيتطلب ذلك منا أيضا رفع قدرتنا على حشد العمل الجماعي، وبذل المزيد من الجهود للفوز بالانتخابات للمناصب العليا في المؤسسات الدولية متعددة الأطراف.

2) **أوروبا:** ستظل المملكة المتحدة ملتزمة بشدة بأمن وازدهار أوروبا. إن خروجنا من الاتحاد الأوروبي يعني أنه أصبحت لدينا الفرصة لاتباع مسارات اقتصادية وسياسية مختلفة حيثما يخدم ذلك مصالحنا، ولوضع مقاربة مميزة لسياستنا الخارجية. وبالمثل، سوف نعمل مع الاتحاد الأوروبي حين تلتقي مصالحنا – مثلا لدعم استقرار وأمن القارة الأوروبية، والتعاون بشأن العمل المناخي والتنوع البيولوجي.

3) **المناخ والتنوع البيولوجي:** سنكون في طليعة العمل الدولي المستدام لتسريع وتيرة التقدم نحو خفض الانبعاثات الكربونية إلى الصفر بحلول 2050، وتعزيز القدرة العالمية على الصمود في مواجهة تغير المناخ، بدءا برئاستنا لقمة العمل المناخي 26 في سنة 2021، والتزامنا بالمساهمة في التمويل الدولي لمشاريع المناخ بمبلغ 11.6 مليار جنيه إسترليني. كما سنكون من السباقين في جهود إعادة صياغة علاقة العالم بالطبيعة، بما في ذلك عن طريق تخصيص 3 مليارات جنيه إسترليني من مخصصات التمويل الدولي لمشاريع المناخ لإيجاد حلول لحماية الطبيعة وإصلاحها من الأضرار التي لحقت بها.

4) **العلوم والتكنولوجيا:** سنتبع مقاربة أكثر نشاطا لتحقيق والحفاظ على تفوق استراتيجي من خلال العلوم والتكنولوجيا، والاستناد إليه في دعم أهدافنا الوطنية. وسنخلق الظروف الملائمة لنظام مترابط ومزدهر للعلوم والتكنولوجيا في المملكة المتحدة، ونوسع نطاق تعاوننا الدولي بما يكفل لقاعدة الأبحاث البريطانية الناجحة أن تصبح أداة تأثير في أنواع التكنولوجيا الحساسة الناشئة، والتي تعتبر جوهرية للمنافسة الجيوسياسية ولازدهارنا في المستقبل. وسنتبنى إطارا للقيادة والتعاون والشراكة لتسترشد به جهود الحكومة في المجالات العلمية والتكنولوجية ذات الأولوية، مثل الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الكمية، والبيولوجيا الهندسية.

5) **قوة إلكترونية مسؤولة وديمقراطية:** سنتبنى استراتيجية إلكترونية شاملة للحفاظ على تفوق المملكة المتحدة التنافسي في هذا المجال الذي يشهد تطورا سريعا. وسنجعل المملكة المتحدة دولة رقمية مزدهرة وقادرة على الصمود، وسنستفيد بصورة أكثر تكاملا وإبداعا وانتظاما من كامل نطاق إمكانات المملكة المتحدة - بما في ذلك الأدوات الإلكترونية الهجومية للقوة الوطنية للأمن الإلكتروني - من أجل كشف أعدائنا وإحباط مخططاتهم وردعهم.

6) **الفضاء:** سنجعل المملكة المتحدة من الفاعلين الرئيسيين في مجال الفضاء الخارجي، وذلك من خلال استراتيجية فضائية متكاملة تجمع للمرة الأولى بين سياسات الفضاء المدنية والعسكرية. وسوف نساند نمو قطاع الفضاء التجاري البريطاني، ونضمن أن تكون لدى المملكة المتحدة القدرات اللازمة لحماية مصالحنا والدفاع عنها في الفضاء الخارجي الذي يشهد ازدحاما وتنافسا أكبر - بما في ذلك عن طريق مركز قيادة الفضاء الجديد، والقدرة على إطلاق أقمار صناعية بريطانية من أراضي المملكة المتحدة اعتبارا من سنة 2022.

7) **منطقة المحيط الهندي-الهادئ:** سنسعى إلى تعميق علاقاتنا في منطقة المحيط الهندي-الهادئ لدعم الازدهار المشترك واستقرار المنطقة، وتقوية الروابط الدبلوماسية والتجارية. هذه المقاربة تدرك أهمية القوى الرئيسية في المنطقة، مثل الصين والهند واليابان، كما تتسع لتشمل أيضا كوريا الجنوبية وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند وسنغافورا والفلبين. سوف نعمل على توطيد علاقاتنا في المنطقة من خلال منظمات قائمة مثل رابطة آسيان، كما سنسعى إلى الانضمام للاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ.

8) **الصين:** سنبذل مزيدا من الجهود للتأقلم مع التأثير المتنامي للصين في العديد من أوجه حياتنا في الوقت الذي تزداد فيه قوة الصين في العالم. حيث سنستثمر في تعزيز قدراتنا على التعامل مع الصين، والتي من خلالها سنتمكن من فهم الصين وشعبها بشكل أفضل، بينما نعمل في نفس الوقت لتحسين قدرتنا على الاستجابة للتحدي المنهجي الذي تشكله الصين لأمننا وازدهارنا وقيمنا - ولأمن وازدهار وقيم حلفائنا وشركائنا. وسوف نواصل العمل لبناء علاقات تجارية واستثمارية إيجابية مع الصين، في حين نضمن حماية أمننا القومي وقيمنا. كما سنتعاون مع الصين في مجابهة التحديات العالمية، مثل تغير المناخ.

9) **الصحة العالمية:** سنعمل لأجل تقوية أمن الصحة العالمية، بما في ذلك من خلال خطة رئيس الوزراء ذات النقاط الخمس لدعم الجاهزية الدولية في مواجهة الأوبئة. وسنسعى إلى إصلاح منظمة الصحة العالمية، وسنرفع تمويلنا للمنظمة بنسبة 30% ليبلغ 340 مليون جنية إسترليني خلال السنوات الأربع القادمة. كما سنعطي الأولوية لدعم الأنظمة الصحية، وتوفير أنواع جديدة من التكنولوجيا الصحية، وذلك من خلال برنامجنا للمساعدة الإنمائية الرسمية.

10) **القوات المسلحة:** سوف نؤسس قوات مسلحة تكون جاهزة للعمليات القتالية، وتشارك بنفس الوقت بشكل متواصل من خلال الانتشار والتدريب وبناء القدرات والتعليم في مختلف أرجاء العالم. سوف تتمتع القوات بنطاق واسع من القدرات – تعتنق المجالات الحديثة مثل الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، وتطور قدرات تكنولوجية متقدمة في مجالات أخرى مثل المنظومة الجوية لمعارك المستقبل. كما سيكون بإمكانها مجاراة التهديدات المتغيرة من طرف الأعداء، وذلك من خلال زيادة الاستثمار في التطوير السريع للتكنولوجيا واعتمادها.

11) **التهديدات الصادرة عن دول:** سنبذل جهودا أكبر لكشف التهديدات الصادرة عن دول وردعها والرد عليها، وذلك لأجل حماية شعبنا وبنيتنا التحتية واقتصادنا وقيمنا من أولئك الذين يحاولون إلحاق الأذى بنا. وسوف نسنّ تشريعا جديدا يمنح أجهزة الأمن والاستخبارات والشرطة الصلاحيات اللازمة للتصدي للتحديات التي سنواجهها في العقد القادم.

12) **القدرة على الصمود محليا ودوليا:** سنرفع من كفاءة قدرتنا، وقدرات حلفائنا وشركائنا، على استشعار الأخطار التي تهدد أمننا وازدهارنا، والعمل على منعها والاستعداد لها والرد عليها والتعافي من أثرها. وسيكون من الضروري تبني مقاربة تشمل المجتمع بأكمله بالنسبة للقدرة على الصمود في كافة أرجاء المملكة المتحدة، بالإضافة إلى التعاون مع الشركاء الدوليين لمواجهة تحديات مثل تغير المناخ والأخطار التي تتعرض لها الصحة العالمية. وبالاستفادة مما تعلمناه من جائحة كوفيد-19، سنحسّن من قدرتنا على التنبؤ بالأزمات والاستجابة لدى وقوعها من خلال إنشاء مركز الأوضاع الذي يشمل كافة وزارات الحكومة والذي سيكون مقره في وزارة شؤون مجلس الوزراء، وكذلك من خلال بناء قدرات وطنية في مجال التوأمة الرقمية.